أدت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) إلى تفاقم أوجه عدم المساواة السائدة، وكسرت جدار الصمت عن اختلالات النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي تساهم بدورها في تضخيم آثار الجائحة. وتزيد كل أزمة في اتساع التفاوتات القائمة، لا سيما تلك المتصلة بالعمر والجنس ووسط الإقامة .وفي هذا الإطار، يتم تنظيم الحملة الأممية "16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء" لسنة 2020 حول موضوع "هشاشة النساء تتزايد وتتفاقم في ظل الأزمات"، وذلك من أجل معالجة هذا الموضوع استنادا إلى وضع الفئات المختلفة من النساء المعرضات بشكل خاص لأشكال متقاطعة من عدم المساواة والتمييز. وهذه الورقة المواضيعية هي واحدة من سلسلة من الوثائق المواضيعية التي تم تطويرها بهذه المناسبة من قبل وكالات الأمم المتحدة في المغرب، وفقًا لمجالات تدخلها، لتعكس التأثير المتباين لأزمة كوفيد 19 على التمييز ضد النساء، وذلك حسب مواطن الهشاشة الموجودة مسبقًا.

كوفيد 19 والعنف - الوصول إلى الخدمات الصحية

في إطار الالتزامات الدولية للمغرب، قامت وزارة الصحة في 2017 بإضفاء الطابع المؤسسي على البرنامج الوطني للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، والذي يشمل إحداث وحدات مندمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف ضمن شبكة رعاية منسقة ومتعددة التخصصات داخل وخارج النظام الصحي. تضم الشبكة حاليا أكثر من 113 وحدة متوزعة على المستشفيات عبر عدة مدن. وتتوفر هذه الوحدات على إطار مرجعي خاص بالتكفل والحكامة. تتمثل مهمة هذه الوحدات في توفير رعاية طبية ونفسية متكاملة وشاملة ومتعددة التخصصات للنساء والأطفال ضحايا العنف. ويحق للنساء ضحايا العنف الحصول على شهادة طبية تمنحها الوحدة مجانًا. كما تقوم هذه الوحدات بتسهيل الإجراءات الإدارية ودعم الضحية داخل المستشفى عبر تزويدها بالرعاية اللازمة وتوجيهها أيضا إلى خلايا وزارة العدل والشرطة وكذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحماية والدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

خلال الأزمة الصحية لكوفيد 19، أصبح ضمان استمرارية خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف داخل هذه الوحدات أمرا بالغ الأهمية.

الفئات المستضعفة المعنية: النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه.

أظهرت دراسة تقييم[1] جودة الرعاية المقدمة للنساء والأطفال ضحايا العنف على مستوى وحدات الرعاية المندمجة الموجودة في المستشفيات أن خدمات الرعاية المتاحة لا تلبي المعايير المرجعية للجودة. كما ينطوي التقييم على مجموعة من العناصر ذات الصلة بالموارد البشرية، حيث تبقى غير كافية ولا تغطي جميع جوانب التكفل، كما تتجاهل عموما بعض أهم خصوصيات التكفل بهذه الفئة السكانية الخاصة، ولا تستفيد إلا نادرا من أنشطة بناء القدرات. وتوجد هذه الوحدات غالبا خارج أقسام المستعجلات، حيث يصعب الوصول إليها بسبب غياب التشوير الضروري، أضف إلى ذلك نقص فئات الأدوية الضرورية لهذه الرعاية وعدم انتظام التزود بها بسبب الميزانيات غير الكافية.

التشخيص: تأثير كوفيد 19 على نقاط الضعف والهشاشة الموجودة مسبقًا

[1] منظمة الصحة العالمية ، 2019، تقرير تقييم جودة التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف على مستوى الوحدات المندمجة الموجودة في المستشفيات

وفقًا لدراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان، كان لأزمة كوفيد 19 آثار كارثية على صحة النساء وعلى الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. إن الخوف من الفيروس جعل العديد من النساء تخترن عدم القيام بفحوصات طبية مهمة. كما أن الضغط الكبيرعلى المنظومة الصحية وإغلاق بعض المؤسسات أبوابها جعل الولوج إلى خدمات تنظيم الأسرة محدودا.

الحلول: ضمان استمرارية الخدمات الأساسية في مجال التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف

نفذ كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنشطة من أجل ضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية التي تقدمها وحدات التكفل بالنساء ضحايا العنف الموجودة في المستشفيات الإقليمية.

- توفير الوسائل المعلوماتية الضرورية لتشغيل النظام المعلوماتي للتتبع، وكذا المكتبيات والأجهزة الطبية اللازمة لاحترام معايير وقواعد الجودة وتقديم الخدمات الأساسية في احترام تام لحقوق الإنسان.
- تطوير أداة مخصصة لرصد عمل الوحدات المندمجة للتكفل وتقييمها، مما سيمكن من تغطية الجوانب المتعددة الأبعاد للتكفل بالنساء ضحايا العنف في المستشفيات، وسيساهم في تحسين أداء هذه الوحدات.
- بناء قدرات الأطقم الصحية من خلال التدريب عبر الإنترنت المنظم شهر نونبر/تشرين الثاني 2020، بمناسبة أنشطة الاحتفاء باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء.
- اقتناء حبوب منع الحمل الطارئ لصالح الوحدات المندمجة للتكفل التابعة لوزارة الصحة.
- تنظيم ونشر حملة رقمية للتوعية والوقاية من العنف ضد النساء والفتيات في سياق أزمة كوفيد 19 والحجر الصحي الناجم عنها.
- قيام وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بتنظيم دورة تدريبية عن بعد لصالح الموارد البشرية العاملة في سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف، حول معايير خدمات التكفل الأساسية ودعم النساء ضحايا العنف.

<u>بالإضافة إلى ذلك، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم المبادرات التالية:</u>

- إطلاق منصة رقمية من أجل رفع مستوى الوعي لدى الأسر، وتسهيل التبليغ المباشر عن أعمال العنف ورقمنة عملية توثيق الحالات بأكملها.
- واصل مركز البطحاء بمدينة فاس تقديم خدمات الإيواء، ووضع رهن إشارة النساء ضحايا العنف مجموعة من الخدمات الرقمية، كما تعاون مع صيادلة فاس لوضع ملصقات إعلامية حول الوصول عن بعد إلى خدمات المركز في صيدليات بعض الأحياء.
- تم تعبئة شبكة أناروز لإنشاء لجنة مراقبة متعددة التخصصات (بما في ذلك الأخصائيين الاجتماعيين والأطباء النفسيين والمحامين)، مما مكن من توفير المواكبة النفسية والقانونية لفائدة 263 امرأة من ضحايا العنف خلال فترة الحجر. وتم إنتاج 5000 ملصق توعوي وتوزيعها من قبل المنسقين الإقليميين التابعين للشبكة.

للمزيد من المعلومات

- منظمة الصحة العالمية، 2019، تقرير تقييم جودة التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف على مستوى الوحدات المندمجة الموجودة في المستشفيات
- وثيقة إطارية للبرنامج الوطني للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف. وزارة الصحة 2017
- مناهضة عنف الشريك والعنف الجنسي ضد المرأة: توصيات سريرية وسياسية. منظمة الصحة العالمية، 2013.

- خطة العمل العالمية الرامية إلى تعزيز دور النظام الصحي في الاستجابة الوطنية المشتركة للعنف بين الأشخاص، ولا سيما ضد النساء والفتيات وضد الأطفال. منظمة الصحة العالمية، 2017.
- خطة العمل العالمية الرامية إلى تعزيز دور النظام الصحي في مكافحة العنف بين الأشخاص، ولا سيما ضد النساء والفتيات وضد الأطفال. منظمة الصحة العالمية 2015.
- خطة عمل منظمة الصحة العالمية الرامية إلى تعزيز دور النظام الصحي في الاستجابة الوطنية المشتركة للعنف بين الأشخاص، ولا سيما ضد النساء والفتيات وضد الأطفال، منظمة الصحة العالمية، 2016.
- تعزيز دور النظام الصحي في معالجة مشكلة العنف وخاصة ضد النساء والفتيات والأطفال، منظمة الصحة العالمية، 2014.
- تعزيز النظم الصحية للاستجابة للنساء المعرضات لعنف الشريك أو العنف الجنسي، - دليل لمديري الصحة، منظمة الصحة العالمية، 2017.